نص نسخة الفعالية: إطلاق العدد الخاص من مجلة الشؤون الإنسانية
برعاية مشروع "استجابات الجنوب" وباحثته الأساسية، البروفيسورة إيلينا فيديان-قاسمية | فعالية عبر الإنترنت، 3 فبراير/شباط 2025

إيلينا فيديان-قاسمية:

يسرّني أن أرحب بكم في اجتماع المائدة المستديرة اليوم حول "استجابات الجنوب للنزوح"، الذي نعقده بمناسبة إطلاق العدد الخاص من مجلة الشؤون الإنسانية حول هذا الموضوع. يُعدّ هذا العدد الخاص جزءًا من المحادثات التي تطوّرت خلال مشروع بحثي ممول من المجلس الأوروبي للبحوث، كما يوسّع نطاق هذه المحادثات. وقد استكشف المشروع، منذ عام 2017، كيفية وأسباب وتأثير استجابات ما يُسمّى بدول الجنوب، إلى جانب استجابات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمعات المضيفة، ومجموعات مختلفة من اللاجئين أنفسهم، لدعم بعض من أكثر من 6.7 ملايين نازح سوري يعيشون في لبنان والأردن وتركيا منذ عام 2011.

اسمي إيلينا فيديان-قاسمية، وأنا أستاذة دراسات الهجرة واللاجئين في كلية لندن الجامعية (UCL)، فأنا الباحثة الأساسية في مشروع "استجابات الجنوب للنزوح" منذ عام 2017.
يسرّني بالفعل أن أجمع المساهمين في هذا العدد الخاص، الذي قمت بتحريره بالاشتراك مع الدكتورة إستيلّا كاربي، أستاذة الدراسات الإنسانية المشاركة في كلية لندن الجامعية أيضًا، والتي كانت سابقًا زميلة باحثة في مشروع "استجابات الجنوب للنزوح".

سأبدأ ببعض كلمات الترحيب، تليها نبذة قصيرة عن العدد الخاص، ثم يتحدث كل مساهم عن مساهمته في هذا العدد، وبعد ذلك نفتتح المجال للنقاش والمحادثة.

لعلكم لاحظتم أننا بدأنا تسجيل الفعالية لتوثيق المداخلات والمناقشات. واليوم، نستخدم هذا التسجيل كوسيلة لإعداد نسخة مكتوبة من الفعالية، سيتم تحريرها لاحقًا وترجمتها إلى العربية، على أن تُنشر النسختان، الإنجليزية والعربية، على موقع "استجابات الجنوب للنزوح" على العنوان: www.southernresponses.org. سيكون لدينا متسع من الوقت للحوار، وكذلك لتلقي الأسئلة والإجابات في الجزء الثاني من الفعالية. ونتطلع إلى الاستماع إلى أفكاركم وتعليقاتكم حول نقاشنا والمساهمات المختلفة في العدد الخاص.

سيتحدث مساهمونا بإيجاز عن مقالاتهم، وقد أدرجنا أسماءهم وعناوين مقالاتهم في الشريحة التالية.

نسعى إلى توسيع نطاق نقاشنا إلى ما يتجاوز الحالات المحددة التي تم استكشافها في العدد الخاص، لنقدّم تأملًا أوسع حول أهمية وتحديات الاستجابات للنزوح بقيادة جهات فاعلة من مختلف أنحاء الجنوب العالمي، بالإضافة إلى تقديم تأملات نقدية بشأن السياسات الأوسع للعمل الإنساني وإنتاج المعرفة في سياق النزوح.

كما ترون من جدول المحتويات، وكما ستستمعون إلى مساهمينا، يعكس العدد الخاص نهجًا متعدد النطاقات، يشمل الاستجابات الدولية والوطنية والإقليمية وعبر الإقليمية للنزوح، إلى جانب الاستجابات المحلية التي يقودها أفراد تم توصيفهم بطرق مختلفة كلاجئين أو مواطنين أو مضيفين، على مستوى الأحياء البلدية والمخيمات. وتستكشف المقالات معًا أشكالًا من الاستجابات التي تُطرح أحيانًا بوصفها بدائل للعمل الإنساني الذي يقوده الشمال.

يعرض هذا العدد الخاص في مجمله قراءة نقدية لكيفية استخدام وتوظيف المفاهيم الأساسية ومراجعتها وإعادة النظر فيها، كما تظهر في الأدبيات الأكاديمية والسياسات، ومن بينها: تمكين الجنوب، التضامن، العمل التطوعي، اللاجئون، والمجتمعات المضيفة.
وفي جميع المساهمات، تمحورت وجهات النظر والمفاهيم حول الأشخاص الذين لديهم تجارب شخصية و/أو عائلية في عمليات النزوح ونزع الملكية، ليسوا بصفتهم مستجيبين أو متلقين أو غير متلقين لمثل هذه المبادرات فحسب، ولكن أيضًا بصفتهم أشخاصًا يشاركون بفعالية نقدية في معاني وممارسات العمل الإنساني، بما في ذلك بصفتهم باحثين وعلماء.

ركز مشروع استجابات الجنوب للنزوح بشكل رئيسي على دور الأطراف الفاعلة الجنوبية، بما في ذلك دول مثل ماليزيا والبرازيل، على سبيل المثال، فضلًا عن جماعات المجتمع المدني واللاجئين أنفسهم، في الاستجابة في سياق سوريا ولبنان والأردن وتركيا.

ستتم مناقشة استجابات الجنوب للنزوح، بما في ذلك تلك التي تقودها دول مثل البرازيل، وكذلك اللاجئون السوريون والفلسطينيون، والمواطنون الأتراك والأردنيون، وغيرهم، بمزيدٍ من التفصيل خلال عددٍ من العروض التقديمية التالية، بالإضافة إلى توسيع نطاق تركيزنا الجغرافي من خلال استكشاف الاستجابات في حالة أوغندا، على سبيل المثال.
وبالطبع، سنعود إلى مناقشة الاستجابات للنزوح من سوريا وداخلها، بما في ذلك ما بعد الإطاحة بنظام الأسد، طوال بقية جلسات المائدة المستديرة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن اللاجئين السوريين هم في صميم مشروع استجابات الجنوب للنزوح، سأستند فيما تبقى من مقدمتي القصيرة إلى افتتاحيتنا للعدد الخاص، التي تضع تلك الأوراق أيضًا في سياق الاستجابات الجنوبية للإبادة الجماعية في غزة، والتي شهدت نزوح أكثر من 90% من جميع الفلسطينيين في أنحاء غزة.
وبالطبع، نشهد استمرار هذا العنف وعمليات النزوح، وإن كان بوتيرة ونطاق مختلفين، في الضفة الغربية كما في غزة نفسها.

لذا، في الوقت ذاته الذي أوقفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عمليات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتمويلها، وقطعت المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى المساعدات الأجنبية أو الإنسانية، وتعرضت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية نفسها للهجوم، رأينا أن دول الجنوب وما بعد الاستعمار سعت إلى محاسبة الدول والمؤسسات المهيمنة، ولا تزال تواصل السعي لذلك، على ارتكابها أو تواطؤها في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

تُظهر حالة غزة ذلك بوضوح شديد، مع عناوين الصحف العالمية التي تعلن، من جهة، عن نهاية النظام العالمي الذي تقوده الدول الغربية. وقد سلط السياسيون والأكاديميون ومديرو منظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية والمحلية، إلى جانب شبكات المجتمع المدني، الضوء على النفاق والعنف الكامن في نظام قائم على القواعد أسسته وتقوده الدول الغربية، ويكرّس أنظمة استعمارية من القمع والاستغلال، ويفشل بشكل منهجي في دعم حقوق الشعوب المتضررة من الاحتلال والنزاع والنزوح الجماعي ونزع الملكية. ومع ذلك، من ناحية أخرى، كانت الدول من مختلف أنحاء الجنوب العالمي حاضرة بقوة وبارزة بصوت مسموع على الساحة العالمية.

وكما نعلم جميعًا، في ديسمبر/كانون الأول 2023، رفعت حكومة جنوب أفريقيا قضية إبادة جماعية تاريخية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، طالبةً اتخاذ تدابير مؤقتة لحماية، وهنا أقتبس، "حق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية"، وقد استجابت المحكمة لهذا الطلب. ومنذ ذلك الحين، تم الاعتراف بالجهات الفاعلة الجنوبية، لا سيما الدول، كقادة دبلوماسيين في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، سعوا إلى وقف دائم لإطلاق النار والامتثال للأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، عبر قرارات صدرت عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. ومؤخرًا، فقط الأسبوع الماضي، شهدنا إطلاق "مجموعة لاهاي" من قبل بلدان منها بليز وبوليفيا وكولومبيا وكوبا وهندوراس وماليزيا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا.

وقد صُوّرت هذه الأفعال والجهات الفاعلة، بشكل صريح في كثير من الأحيان، على أنها تجسيد لعمليات قوية من التضامن المناهض للاستعمار والتضامن بين بلدان الجنوب، وتم تحديدها بحق بوصفها تمثل تحديًا صريحًا للنظام العالمي المهيمن وللغرب أو "الشمال العالمي" بين علامتي تنصيص. ومع ذلك، من المهم حقًا، كما نجادل في جميع أنحاء هذا العدد الخاص، أن ننظر إلى هذه الإجراءات وهذه اللحظة لا كاستثناء أو تحول نموذجي بحد ذاته، بل كتجسيد لتاريخ طويل مما يُسمى بالاستجابات الجنوبية للأزمات الإنسانية، أو بالأحرى لأزمات الحماية.

وبالطبع، هناك اعتراف متزايد بتعددية النظم في عالمنا المتعدد الأقطاب، وأن المجتمع الإنساني الدولي المعياري الذي يقوده الشمال، أو ما يسمى بالمجتمع الإنساني الدولي، ليس سوى مجتمع واحد من بين تعددية مجتمعات الاستجابة الدولية، حيث يعمل بعضها بالتوازي مع النظام الإنساني الذي يقوده الشمال، بينما يعمل بعضها الآخر صراحةً ضده. وفي هذا السياق، يتخذ هذا العدد الخاص من تعددية مجتمعات الاستجابة نقطة انطلاق له.

وإذا أخذنا غزة مرة أخرى كتجسيد رئيسي لهذا التاريخ الطويل من التعاون الدولي بقيادة الجنوب، فإننا نرى هذه التعددية تتجلى في أسماء المستشفيات التي تعرضت لهجمات مدمرة ممنهجة ضمن الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية الأوسع في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث تم تدمير أو إلحاق الضرر بما عدده 31 مستشفى من أصل 36 مستشفى في جميع أنحاء غزة بحلول مايو/أيار 2024. وتذكرنا أسماء بعض هذه المؤسسات الطبية [انظر الإطار 1 أدناه] بالتاريخ الطويل للتعاون الدولي الذي قادته بلدان ومجتمعات من مختلف أنحاء الجنوب دعمًا للفلسطينيين المحتلين والمشردين والمحرومين في غزة:

- مستشفى الهلال الإماراتي للولادة في رفح (بتمويل من الإمارات العربية المتحدة)؛
- مستشفيان ميدانيان عسكريان أردنيان (افتُتح أحدهما عام 2009 وأُنشئ الثاني في خان يونس في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2023)؛
- المستشفى الإندونيسي في مدينة غزة (بتمويل من لجنة الإنقاذ الطبية الطارئة الإندونيسية)؛
- مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني في مدينة غزة (بناه وجهّزه فريق الوكالة التركية للتعاون والتنسيق)؛
- ومستشفى دار السلام (بتمويل مشترك من الهلال الأحمر القطري، وجمعية رعاية المسلمين-ماليزيا، ومؤسسة التعاون، وشركاء العون الطبي الدولي - جنوب أفريقيا، والمؤسسة الفلسطينية الدولية للمساعدات الطبية (PIMA)، وجمعية صندوق مساعدة المرضى - الكويت، ومنظمة النداء الإنساني الدولية - الإمارات العربية المتحدة، ولجنة الزكاة للدعوة الإسلامية لمناصرة الشعب الفلسطيني، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).

الإطار 1: بعض المستشفيات في غزة التي دُمّرت أو تضررت بحلول مايو/أيار 2024؛ جمعته إيلينا فيديان-قاسمية.

لم تعمل هذه الجهات الحكومية وغير الحكومية بمعزل عن الجهات الفاعلة في أنحاء الشمال العالمي. فمن ناحية، يأتي ذلك امتدادًا لتقليد رسمي طويل من الدعم والتضامن بين الدول التي تعرّف نفسها أو يعرّفها الآخرون بأنها أعضاء في الجنوب العالمي،

مثل دول مجموعة "بريكس"، أو دول حركة عدم الانحياز. وقد حظيت قضية جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية بدعم من دول جنوبية وما بعد استعمارية، وكذلك من دول مثل سلوفينيا وأيرلندا وبلجيكا وإسبانيا. وحتى في الحالات التي تكون فيها دولة واحدة هي الوجه الرسمي لمستشفى يحمل اسمها بعد تأسيسه، غالبًا ما يتم ذلك بالشراكة مع منظمات دولية كبرى، مع تداخل في تمويل النُهُج المؤسسية والبرامجية، كما حدث، على سبيل المثال، في حالة المستشفيين الميدانيين العسكريين الأردنيين اللذين أُنشئا وقادتهما الخدمات الطبية الملكية الأردنية، بدعم من تبرعات المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الإغاثة المباشرة، وغيرهما، لتوفير البنية التحتية والرعاية الطبية للفلسطينيين في غزة.

يكفي أن ننظر إلى الممارسين الطبيين الذين يعتنون بالفلسطينيين الذين أُصيبوا وقُتلوا على يد القوات الإسرائيلية في أنحاء غزة لنشهد هذا التاريخ الطويل من الاستجابات للنزوح بقيادة اللاجئين، إلى جانب تداخل أشكال التضامن الإقليمي والعابر للحدود التي دعمت استجابات النزوح في هذا السياق. أولًا وقبل كل شيء، فإن الغالبية العظمى من الأطباء الإكلينيكيين هم أنفسهم من النازحين المتكررين. إن غزة والمهنيين الفلسطينيين فيها هم لاجئون ونازحون داخليًا كانوا يعتنون بفلسطينيين آخرين نازحين. وقد تلقّى كثير من هؤلاء الأطباء تعليمهم في غزة - في جامعاتها التي تعرّضت لتدمير مؤسسي ومنهجي يرقى إلى مستوى "الإبادة المدرسية" - وكذلك في المناطق المجاورة لها بشكل أوسع. فعلى سبيل المثال، تخرّج الدكتور عبد الرحمن أبو شاويش في جامعة الأزهر في غزة وتلقى الدكتور علاء كساب تعليمه في القاهرة. ويشمل هؤلاء أيضًا فلسطينيين مثل الدكتور فايز عابد، الذي تخرّج في كلية طب أمريكا اللاتينية في كوبا عام 2020، ضمن برنامج كوبا التاريخي للمنح الطبية لطلاب الجنوب العالمي، والدكتور موسى عبد الخالق، الذي تخرّج في كلية الطب في أوكرانيا عام 2023، ضمن تاريخ أطول من تعليم الأطباء الفلسطينيين في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

ويعمل الأطباء الفلسطينيون في غزة بدورهم جنبًا إلى جنب مع متطوعين دوليين للعمل الإنساني الطبي تابعين للمؤسسات والمنظمات المذكورة أعلاه. من بينهم ثلاثة متطوعين طبيين إندونيسيين من لجنة الإنقاذ الطبية الطارئة (MER-C) يعملون في المستشفى الإندونيسي، وقد "حُوصروا" داخل غزة بعدما أُغلقت بالكامل في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد قرر هؤلاء عدم الإجلاء عندما "ساعدت وزارة الخارجية الإندونيسية في إجلاء المواطنين الإندونيسيين من غزة"، واختاروا البقاء (ليويلين، 2023)، "للبقاء داخل غزة لأننا نحتاج إليهم للإشراف على العمل الإنساني" حتى تتمكن الفرق الطبية الجديدة من الوصول (People's Health Dispatch، 2023).

انضم إلى "المستجيبين المحليين" – من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين المقيمين أصلًا في غزة – فرق طبية تناوبت على الدخول كلما سُمح لها بعبور الحدود، بما في ذلك أفراد من الشتات الفلسطيني، مثل جرّاح الترميم والتجميل البريطاني-الفلسطيني الدكتور غسان أبو سِتّة، بالإضافة إلى أطباء متطوعين من دول تشمل (حسب الترتيب الأبجدي) الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، ماليزيا، المغرب، والأردن وباكستان.

وفي ظل تعرض المستشفيات للهجوم – وغالبًا ما تتحول إلى مواقع لمقابر جماعية – عمل هؤلاء الأطباء تحت خطر القصف، وأحيانًا انتظروا إجلاءهم بفارغ الصبر. وقد اندمجوا عادةً ضمن فرق الطوارئ الطبية التي تعكس أيضًا تداخل المؤسسات "الجنوبية" و"الشمالية"، مثل الأطباء الماليزيين العاملين مع فريق الطوارئ الطبي التابع لميرسي ماليزيا تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، والأطباء الأردنيين الذين لا يقتصر عملهم على المستشفيات الميدانية الأردنية، بل يسافرون أيضًا ضمن فرق طبية أنشأتها لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة المعونة الطبية للفلسطينيين. وبالطبع، ضمّت هذه الفرق أيضًا مسعفين يحملون جنسيات أوروبية وأمريكية شمالية ويتمتعون بحضور بارز في المجال العام، بعدما تطوعوا مرارًا في غزة والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء المنطقة على مدى عقود (انظر حاج حسن وآخرون، 2014؛ الجندي، 2024؛ قصيفي، 2024).

وقد حمل العشرات من الأطباء المسافرين من دول الشمال للعمل بأنفسهم في غزة تواريخ شخصية وأسرية تضعهم ضمن مجتمعات الأقلية في الشمال – مثل الدكتورة فوزيا ألفي، والدكتور يبنق جي، والدكتور ياسر خان، والدكتور زاهر سحلول، والدكتور عبده الجندي – مما يعكس الأطروحات الأكاديمية التي ترى أنه، رغم الجدل حول مصطلح "الجنوب"، يمكن القول إن هناك عدة "جهات جنوبية" في العالم، بما في ذلك "جهات جنوبية" (وأصوات جنوبية) داخل الحواضر القوية في الشمال، فضلًا عن تعدد الجنوب داخل أطراف متعددة.

فالماضي والحاضر هنا متشابكان على نحو لا فكاك منه.

وبدورها، أنشأت منظمات "الشمال" مثل منظمة أطباء بلا حدود، حيثما أمكن، عيادات داخل مستشفيات ما تزال تعمل، وقد شكلت تجسيدًا لتضامن بلدان الجنوب؛ فعلى سبيل المثال، أُنشئت عيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود داخل مستشفى إندونيسيا في رفح منتصف ديسمبر/كانون الأول 2023، مما يوضح كيف سعت المؤسسات الشمالية والجنوبية إلى التعاون ليس فقط لتقديم دعم منقذ للحياة، بل أيضًا لتحدي الوضع القائم.

وبالنظر إلى حجم الدمار، حاولت بعض الدول إيجاد طرق لتوفير بنية تحتية طبية جديدة، رغم استمرار عرقلة هذه المبادرات من قبل دولة إسرائيل؛ فعلى سبيل المثال، أرسلت إندونيسيا أواخر عام 2023/ أوائل 2024 سفينة مستشفى تحمل مساعدات إلى غزة، على أمل أن تتمكن من توصيل الإمدادات الطبية المطلوبة بشدة لدى وصولها إلى ميناء العريش المصري عبر الهلال الأحمر المصري، ومن ثم الحصول على إذن لتشغيل السفينة نفسها كمستشفى ميداني قبالة ساحل غزة.

ومع استمرار عرقلة هذه المبادرات، يتضح أن المساعدات الإنسانية التي منعتها القوات الإسرائيلية من دخول قطاع غزة لأشهر – في انتهاك متواصل للأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية – تشمل الإمدادات الطبية والغذائية المقدمة ليس فقط من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية غير الحكومية بقيادة الشمال، ولكن أيضًا من دول مثل إندونيسيا، الأردن، المغرب، قطر، رواندا، تركيا، تونس، والإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن منظمات غير حكومية، وجماعات دينية، وشبكات مجتمع مدني محلية وعابرة للحدود، ومنظمات شتات أسسها وموّلها وقادها مواطنون ومهاجرون ولاجئون من مختلف أنحاء العالم.

وفي الواقع، حيث يعمل الأطباء الفلسطينيون في غزة بدعم من أطباء فلسطينيين متطوعين من الشتات، قام لاجئون فلسطينيون من مخيمات مثل مخيم البداوي شمال لبنان بجمع الأموال ودعم حملات المساعدات، في تكرار لما يمكن وصفه بأشكال متعددة من "إنسانية الشتات" أو ما تناولته إيلينا فيديان-قاسمية: في أعمال سابقة بمنظور "الإنسانية في أوساط اللاجئين".

وفي بعض الأحيان، كانت جهات فاعلة تنتمي إلى مواقع وسياقات مختلفة تعمل على تحدي أنظمة الهيمنة، بينما في أحيان أخرى كانت تمارس أدوارًا مؤسسية راسخة، مثل العمل كجهات مانحة، أو ممولين، أو متعاقدين من الباطن، أو شركاء مؤسسيين، أو زملاء داخل المؤسسات القائمة.

وكما رأينا في غزة وأماكن أخرى، بما في ذلك الاستجابات لسوريا، ثمة تعدد لا في هوية المستجيبين فقط، بل أيضًا في دوافعهم والمبادئ الرسمية وغير الرسمية التي تحركهم، حيث يتحدى بعضها الوضع القائم بشكل رسمي وعلني، بينما يسعى البعض الآخر إلى ترسيخ الأنظمة القائمة والبقاء ضمن الأطر السائدة.

ومن ثم، نجد من جهة مبادئ التضامن والنضال السياسي المشترك من أجل تقرير المصير وإنهاء الاستعمار على غرار الخطاب والممارسة في جنوب أفريقيا؛ ونجد من جهة أخرى، مطالبات متعددة، عبّرت عنها وكالات ومنظمات دولية ومحامون، بتطبيق المبادئ الإنسانية الدولية على نحو متساوٍ ودائم في غزة، لحماية ودعم النظام الدولي في مواجهة الاتهامات الواسعة بالمعايير المزدوجة العنصرية والنفاق.

والآن، ومن خلال توثيق بعض الأدوار التي أدتها أطراف عديدة من مختلف أنحاء العالم دعمًا للحقوق الفلسطينية في غزة، فإننا نضيف إلى الجهد المضني الذي يبذله الفلسطينيون أنفسهم في غزة والشتات في توثيق الجرائم المرتكبة ضدهم، فضلًا عن عملهم المكثف كمستجيبين أوائل عبر مختلف المجالات الحيوية.

والهدف هو تسليط الضوء على العمل الذي يؤديه أولئك الذين عانوا من النزوح والصراع بأنفسهم، لا كمستجيبين فحسب، بل أيضًا كأمناء أرشيف ونقّاد للحياة التي يعيشونها والشهادات التي يقدمونها.

كما يهدف أيضًا إلى إبراز بعض من مظاهر وممارسات الاستجابات التي يقودها الجنوب للنزوح، مع الاعتراف بأن هذه الأطراف لا تعمل في عزلة أو بمعزل عن "قيادة الجنوب".

فالاستجابات لا تُفعّل بالضرورة بشكل عدائي على غرار بعض المبادرات التي يقودها الشمال،

بل نحتاج إلى استكشاف الطرق التي تتشابك بها التواريخ والأنظمة، حيث تشكل بعضها البعض بعمق، بدلًا من مجرد الوجود بشكل متوازٍ أو متنافس.

في جوهر الأمر، نحن بحاجة إلى استكشاف كيفية تداخل هذه الأطراف داخل أنظمة التاريخ لخلق تحول جذري أكثر عمقًا؛ وهو ما نجادل به في المقدمة الافتتاحية باعتباره ضروريًا لتحقيق استجابات أكثر عدلًا وإنصافًا للنزوح الجماعي بشكل عام.

وفضلًا عن إدراك الروابط المالية والمادية والبشرية التي تؤدي إلى ما هو أكثر من مجرد تشابك مؤسسي بين الاستجابات الشمالية والجنوبية للنزوح، وهو ما تم توثيقه الآن على نطاق واسع، نرى أنه من المهم الحفاظ على تركيز نقدي لا يقتصر على مَن يستجيب، بل يشمل أيضًا سبب الاستجابة، وكيفيتها، وتأثيراتها المحتملة؛ أي التعامل مع المبادئ والقوة والديناميات والنتائج والخبرات المحتملة لمثل هذه الاستجابات؛ بالإضافة إلى الانخراط النقدي مع الأسئلة المتعلقة بوجهات النظر التحليلية والرؤى النقدية التي يُعترف بها وتُمنح الأولوية بوصفها أشكالًا من المعرفة حول هذه العمليات والإجراءات.

لذا، وكما يناقش مجتمع المساهمين لدينا على مدار هذا العدد الخاص، هناك تعددية في النظم الدولية، كما توجد أنماط ومبادئ متعددة للاستجابة لاحتياجات النازحين وحقوقهم.

ومع ذلك، توجد أيضًا مخاطر وانتقادات متعددة تتعلق بالاستيعاب والاستغلال وتخفيف الطابع السياسي الجوهري لأنماط العمل المطلوبة لمعالجة الأنظمة السياسية والأيديولوجية القائمة على القمع والاستغلال.
فهناك خطر تمييع هذه الأنماط إلى مجرد استعارات وإلى ممارسات بيروقراطية شكلية.
وهذه بعض التحديات، إلى جانب بعض الفرص التي سنستكشفها سويًا في بقية جلسة المائدة المستديرة.

سننتقل الآن إلى كل زميل على حدة، وسأبدأ بتمرير الكلمة إلى زميلتي والمحررة المشاركة في العدد الخاص، إستيلا كاربي، التي ستتحدث عن مقالنا حول إعادة توطين اللاجئين السوريين في البرازيل.
شكرًا.

إستيلا كاربي:

شكرًا جزيلًا، إيلينا، على هذه المقدمة الرائعة، وعلى هذا العرض المميز للقضية برمتها.
يسعدني جدًا أن أرى العدد الخاص على وشك الصدور، وأن أتمكن من تقديمه معك ومع الزملاء المساهمين اليوم.
يناقش مقالنا عن البرازيل استجابة هذا البلد للنزوح من سوريا، ويستند إلى استكشافاتنا المشتركة للاستجابات التي يقودها الجنوب للنزوح.
سأوضح تدريجيًا كيف يرتبط هذا السياق بإطار الاستجابة الجنوبية الذي شرحته إيلينا.

ركزنا هنا تحديدًا على المواطنين السوريين الذين كانوا يتقدمون بطلبات لإعادة التوطين في البرازيل عبر القنصلية في بيروت عام 2019.
عادةً ما يتم تناول البرازيل على نطاق واسع بوصفها جهة فاعلة إنسانية، ولكن ليس كطرف يشارك فعليًا في إدارة المساعدات أو الاستجابة للهجرة القسرية بشكل مباشر، بل عادةً ما تكتفي بتمويل ودعم البرامج القائمة بالفعل.
تُعد الاستجابات للنزوح عبر نظام الأهلية لإعادة التوطين شكلًا أقل وضوحًا من أشكال الانخراط الميداني.
نقدم في المقال مراجعة تاريخية لكيفية ترويج البرازيل لسياسة الحدود المفتوحة من خلال اقتراح نظام الأهلية كبديل مادي وأخلاقي لتقديم المساعدات والمعونات على الأرض.
ومع ذلك، فإن تعامل البرازيل مع إعادة التوطين كان إشكاليًا بوصفه استراتيجية قائمة على مفترق طرق:
بمعنى أنهم يفتحون الحدود، لكن اللاجئين في النهاية لا يحصلون على دعم منهجي منتظم بمجرد وصولهم إلى البرازيل.
نعيد في المقال بناء الروابط القوية بين البرازيل والجاليات المغتربة في البرازيل ولبنان وسوريا، خاصة في مجالات الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات والعلاقات السياسية بين هذه البلدان.

ومن بين الدوافع التي حثت الناس على مغادرة لبنان والوصول إلى البرازيل كانت الرغبة غالبًا في الانضمام إلى الشركات التي يقودها سوريون في البرازيل، والتي تنتشر هناك بكثرة، فضلًا عن وجود شبكات دعم أو إمكانية تأمين سبل العيش عند الوصول، وهي أمور لم تكن متاحة لو اختاروا بلدًا آخر لإعادة التوطين.
كان معظم من قابلناهم مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن نظرًا إلى شعورهم بأن المفوضية عديمة الجدوى فيما يتعلق بإعادة التوطين، وبسبب أن معظمهم من خلفيات من الطبقة المتوسطة غالبًا، لم يكونوا بحاجة فعلية إلى أشكال أساسية من الإغاثة والدعم.

أما من ظلوا داخل سوريا، فكانوا لا يزالون يتعاملون مع مصاعب الحياة اليومية، معتمدين على دعم الجيران أو المساعدات التي تقدمها الكنائس والمساجد ومزودو الخدمات المحليون الآخرون.
ومن اللافت أن معظمهم لم يكونوا على دراية تامة بما تقوم به الأمم المتحدة أو ما هي البدائل الأخرى المتاحة لهم لو رغبوا.

في المقال، نتناول دور الجغرافيا السياسية في تشكيل خيال هؤلاء المواطنين السوريين حول الحياة في البرازيل بعد إعادة التوطين.
فعلى سبيل المثال، استجابت البرازيل للنزوح السوري بالاستناد إلى هويتها الجنوبية كعضو في مجموعة البريكس وإلى التعاون بين بلدان الجنوب، وهو ما أشارَت إليه إيلينا أيضًا. كما نناقش كيف أن فكرة تبنّي هوية جنوبية قد تطورت عبر مختلف الولايات الرئاسية، مثل فترة الرئيس لولا دي سيلفا الأولى، وفترة ديلما روسيف.
شهدت تلك الفترات رفضًا لإعادة دمج البرازيل في النظام العالمي المتمركز حول شمال الأطلسي، تلاه تحول أيديولوجي نحو اليمين المتطرف مع بولسونارو الذي انسحب من الميثاق العالمي للاجئين عام 2016.
وكان ذلك معبّرًا للغاية عن الرغبة السياسية في إنكار حق اللجوء واستضافة اللاجئين في البرازيل.

وفي هذا السياق، كانت البرازيل، من خلال برنامج الأهلية هذا للمواطنين السوريين، تحاول دمج اللاجئين الجدد بنفس الطريقة التي استقبلت بها المهاجرين العرب في أوائل القرن العشرين، كما حدث مع الفلسطينيين في البرازيل.
ولكن بالطبع، كان ذلك أيضًا بمثابة إنهاء لنموذج التدخل عبر تقديم المساعدات أو العمل الإنساني كأشكال من الدعم المرئي والملموس على الأرض.
ومع ذلك، لم يكن هناك في نهاية المطاف دعم منتظم لهؤلاء اللاجئين بعد إعادة توطينهم في البرازيل. لذلك، ومن هذا المنظور، وبالاشتراك مع إيلينا فيديان-قاسمية، نستكشف في المقالة القيود المفروضة على كيفية عدم الاعتراف باللجوء عندما يكون مرتبطًا بالهشاشة، حيث يُعامل فقط كشكلٍ فعلي من أشكال الهجرة الاقتصادية.
ولا يعني ذلك، في ضوء ما تفعله البرازيل، أنها تقتصر على هذا الأمر دون غيره، بل نحاول، بطريقة ما، التنقل عبر ما يحدث في هذا الحيز، مع التركيز بشكل خاص على دور الخيال السياسي لدى الأفراد الذين يتطلعون إلى إعادة التوطين في بلدان أخرى. ولا يُراد لمفهوم الجنوب هنا أن يكون مصطلحًا ثابتًا نقره أو نرفضه مرة واحدة وإلى الأبد، ولا حتى أن يمثل مجرد نقلة نوعية في كيفية تقديم المساعدات أو الامتناع عن تقديمها، بل يُعَد وسيلة لاستكشاف الخيال السياسي والارتباط بين هؤلاء المقيمين الطموحين في البرازيل وبلد إعادة التوطين، عبر التشكيك في الهوية المسبقة للاجئ الذي يطمح لإعادة التوطين في البرازيل. لذا، تمثل البرازيل مجرد مثال من أمثلة متعددة يمكن أن نقترحها للتفكير عبر جغرافيات سياسية ومعرفية مختلفة للمساعدات. ونسعى إلى التأكيد على أهمية هذه الأبعاد المتشابكة التي ذكرتها إيلينا، والتفكير في ما يحدث عبر جغرافيات سياسية مختلفة.

سيسعدني لاحقًا الإجابة على أسئلتكم، لكنني الآن سأعطي الكلمة لزميلتي شول جان، لتتحدث عن مقالها "اللاجئون كمشاريع: الاستجابات الإنسانية للنزوح والمنظمات التي يقودها اللاجئون في جنوب تركيا". إذن شول، الكلمة لك.

شول جان:

شكرًا جزيلًا، إستيلا. أنا شول، عالمة أنثروبولوجيا، وأعمل حاليًا في جامعة ولاية نيويورك، بينغهامتون، في الولايات المتحدة الأمريكية. وأنا منسقة التواصل في مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومحاضرة في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا). أنا سعيدة جدًا لوجودي مع زملائي المؤلفين هنا. بادئ ذي بدء، بينما نلتقي جميعًا من أجل هذا العدد الخاص للغاية، أود أن أشكركم على إصدار هذا العدد معًا، وخاصةً إيلينا وإستيلا، وعلى توجيهاتهما طوال التجهيز للعدد والمقالات أيضًا.
وأيضًا، بالطبع، شكرًا لكِ، إيلينا، على المقدمة التي كانت رائعة.
وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضًا للاعتراف بالمعاناة التي يعيشها الفلسطينيون الآن، ولا تزال تلحق بالفلسطينيين، وأعرب عن عميق تضامني مع شعب فلسطين ولبنان.

يسعدني أن أساهم في هذا العدد الخاص لأنه نتيجة لعملي المبكر الذي بدأ كمشروع أطروحة في تركيا.
لقد عملت على الحدود بين تركيا وسوريا لبعض الوقت.
والآن، أعمل عن كثب مع اللاجئين السوريين، ومعظمهم في تركيا، وخلال بحثي المبكر لاحظت وجود وعمل المنظمات الإنسانية في المدن الجنوبية من تركيا، بما في ذلك النظر عن كثب إلى الاستجابات التي يقودها الجنوب:
لقد نظرت إلى بعض المنظمات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والتعاونيات التي يقودها اللاجئون في أضنة، تركيا.
استند بحثي إلى هذا الفضول حول كيفية استجابة المنظمات الإنسانية في تركيا للنزوح، وكان هناك العديد من الأمور التي لفتت انتباهي فيما يتعلق بالسكن في النظام الإنساني.

كان أحدها -وهو بالطبع ما يجب أن أعترف به في البداية- هو موقف تركيا، أليس كذلك؟
يمكن مناقشة موقف تركيا من نواحٍ عديدة لأنه لا يُعتبر بالضرورة سياق ما بعد الاستعمار. لكنني مع ذلك وضعته كجزء من الجنوب العالمي في تعقيده، كما تذكر إستيلا، ضمن هذه المصطلحات السياسية والجغرافية.
لكن كان من المثير للاهتمام أن أرى في عملي كيف جعلني أفكر أكثر في مفاهيم الجنوب والشمال وعلاقاتهما الاستعمارية في سياق إنساني خاص.

النقطة الثانية في هذا البحث، التي كانت مهمة بالنسبة لي أن أنظر إليها، هي وكالة اللاجئين السوريين وعلاقتهم فيما بين اللاجئين وبعضهم البعض أو استجابات اللاجئين أنفسهم لنزوحهم وسبل عيشهم في تركيا.
كان هدفي هو تحدي تمثيل النساء السوريات في تركيا، باعتبارهن مُعالات بحاجة إلى التمكين.
قد ترى انتقادي، في بداية المقال أيضًا، كيف أن مشروع سبل العيش هذا الذي لا يزال تنفيذه من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، يضع المرأة كمواضيع لمشاريع التمكين.
ومن هذا المنظور، كنت أتساءل كيف يرى اللاجئون ذلك، ويتصورونه، ويطورونه في سياق تركيا وسياساتها.

لهذا السبب أردت إجراء مزيد من البحث حول المنظمات التي تقودها النساء اللاجئات، وجهودهن للاستجابة لنزوحهن.
كنت متحمسة لمعرفة المزيد عن "مريم (Meryem)"، وهي جمعية تعاونية نسائية تدعمها بلدية أضنة وقدمت في المقال ذلك النموذج الذي يقوده اللاجئون، وحاولت أن أفهم كيف سيبدو الارتباط الأفقي.
آمل أن يظهر بحثي أن النظام الإنساني الدولي يقوم على تقديم المساعدات، والتعامل مع اللاجئين كمواضيع قائمة على المشاريع وفهم النزوح نفسه كنوع من المشاريع التي سيتم تنفيذها، يشير إلى نظرة شمالية استعمارية أو قائمة على الجهات المانحة.
لذلك، عندما أتحدث عن الاستعمار في هذا المقال أو النهج الشمالية للنظام الإنساني، لا أتحدث بالضرورة عن مرجع جغرافي. بدلًا من ذلك، أتحدث عن هذه العقلية، والفلسفة والتموضع التاريخي للاجئين والإنسانية، كنوع من النهج القائم على الشمال، والذي يعتمد إلى حد كبير على إدامة نموذج مركزي غربي.

هذا هو السبب في أن انتقاداتي تتحدث نوعًا ما عما ذكرته إيلينا أيضًا في البداية: البقاء مع القاعدة لا يزال واضحًا جدًا في السياق الإنساني، وبهذا المعنى، يتضمن نقدي انتقادات لتمثيل اللاجئين واللاجئين السوريين على وجه الخصوص، في تركيا، كمجرد متلقين للمساعدات وليس في الواقع كعناصر يبنون حياتهم الخاصة.
إنهم يمثلون نضالهم، ضمن مفهوم التضامن، بدلًا من المشاريع.

أحاول أيضًا أن أُبرز كيف أن هذا النهج القائم على تنفيذ المشاريع، والذي يتمثل في تصميم مشاريع محددة مثل مشاريع سبل العيش أو ما يُطلق عليه المهنيون "مشاريع تمكين المرأة"، يساهم في إنتاج "حلقة من التبعية".
وأنا آخذ هذا المصطلح من أحد محاوريّ الذي يتحدث ليس فقط عن وضع اللاجئين، ولكن أيضًا عن الجهات الفاعلة الإنسانية، على أنه يبني تسلسلًا هرميًا من حيث اعتمادهم على بعضهم البعض على الصعيدين الوطني والدولي، حيث يصبح اعتمادهم على الجهات المانحة قضية واضحة جدًا.

وبدلًا من تقديم نموذج اقتصادي حيث يمكنك التضامن مع اللاجئين، فإنه يديم هذه الحلقة المفرغة حيث يحاول الجميع الحصول على الاستفادة من الجهات المانحة والحصول على التمويل من بلدان الشمال، وهذا يخلق أو يعيد إنتاج نوع من عدم الاستقرار والضعف بين العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة وأيضًا بين اللاجئين، وخاصة اللاجئات.

ثم أحاول بالطبع أن أضع ذلك في سياسات اللاجئين وسياسات الهجرة في تركيا، التي لا تزال في مكان هش، حيث لا يكون اللاجئون السوريون بالضرورة لاجئين رسميين، ولكن تحت وضع الحماية المؤقتة؛ ووضعها أيضًا فيما يتعلق بتركيا خلال العقد الماضي، ونهج تركيا تجاه المجتمع المدني وقمع المنظمات غير الحكومية المختلفة والضغط على المجتمع الدولي أيضًا.

كل هذا يساهم، للأسف، في هذه الأنواع من نقاط الضعف، حيث أن كيفية تنظيم الحكومات لها تصبح إشكالية للغاية أيضًا.
سأختتم بملاحظة، ويسعدني الإجابة عن أي أسئلة، لكنني أعتقد أنه من المهم جدًا فهم هذه الاستجابات المحلية، كي نستوعب العلاقات بين الجنوب والجنوب، وكذلك كيف ترتبط الاستجابات المحلية نفسها إلى حد كبير بهذا التفاهم الدولي، إلى الفهم الذي يقوده الشمال للنظام الإنساني وآليات عمله.

ومن هذا المنظور، وأيضًا ضمن هذا العدد الخاص،
يتحدث مقال روان عرعر أيضًا عن "الخيال الإنساني".
الأمر مختلف بعض الشيء، من حيث كيفية إدامة هذا التفاهم الإنساني، لكنه يتحدث عما أردت تحقيقه في عملي أيضًا.
أعتقد حقًا أن العدد الخاص برمته يجتمع للتحدث عن وجهات النظر المختلفة هذه: حيث ننتقد فهمًا خطيًا للغاية للجهات الفاعلة الإنسانية واستجابات اللاجئين أنفسهم أيضًا.

لذا، شكرًا جزيلًا على هذه الفرصة مرة أخرى بالنسبة لي للتحدث عن هذا البحث وعن هذا العدد، ويسعدني الإجابة على أي أسئلة، وأتطلع إلى مزيد من المناقشة مع الحاضرين أيضًا.
والآن، سأترك الأمر لبيانكا وعملهم التعاوني، الذي يتعلق بالعمل التطوعي للاجئين والاستجابة للنزوح في أوغندا: استكشاف أعمال تقديم الخدمات وعدم استقرارها. بيانكا، الكلمة لك.

بيانكا فاضل:

شكرًا جزيلًا، شول. شكرًا لكم جميعًا لتواجدكم هنا اليوم. شكري الجزيل مرة أخرى لإيلينا وإستيلا على تجميعنا سويًا وقيادة هذا العدد الخاص المهم، الذي أنا متأكدة من أنه سيساهم في نقاش أوسع بكثير حول أصوات الجنوب في المنح الدراسية وفي الطرق التي نفهم بها أنواع الاستجابات المختلفة للنزوح وما بعده. من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم. إنه لشرف كبير أن أكون هنا اليوم. أمثّل فريقًا أكبر بكثير من الزملاء الأكاديميين، بالإضافة إلى الخدمات المهنية، وأعضاء المجلس الاستشاري للشباب الذين ساهموا في العمل في مشروعنا المسمى "التطوع الشبابي للاجئين في أوغندا"، أو "RYVU" اختصارًا.

كان هذا المشروع مدعومًا من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة عبر صندوق أبحاث التحديات العالمية. تضمّن المشروع بأكمله عملًا تعاونيًا بين جامعتين في المملكة المتحدة واثنتين في أوغندا. أنا زميلة باحثة مقيمة في جامعة نورثمبريا في المملكة المتحدة، المؤسسة الرائدة في هذا المشروع، وأعمل مع جامعة لوفبورو، أيضًا في المملكة المتحدة، وجامعة شهداء أوغندا وجامعة مبارارا للعلوم والتكنولوجيا، وكلاهما في أوغندا. يُبرز هذا وجهة النظر التي ذكرتها إيلينا في البداية حول أهمية فهم الطرق التي يمكن من خلالها إجراء البحوث التي تأخذ في الاعتبار تعدد الأصوات.

نحن نعلم أننا جميعًا هنا اليوم نبحر عبر طبقات متعددة من الشمال والجنوب في نوع العمل الذي نقوم به كأكاديميين وممارسين، لذا فإن هذه مجرد ملاحظة تمهيدية حول أهمية اتباع نهج تعاوني منذ البداية في مشروعنا ومشاركة أعضاء المجلس الاستشاري للشباب في أوغندا. وأنا واثقة من أنه قد يتاح لنا وقت في المناقشة للحديث أكثر عن هذا النوع من المشاركة.

تأتي فكرة هذه الورقة بالكامل من بيانات بحثنا التي تناقش مفهوم التطوع الذي هو مألوف للكثيرين - إن لم يكن لجميعنا - كممارسة بين اللاجئين الشباب أنفسهم. تدور أحداث المشروع في أوغندا، التي تُعد واحدة من أكبر الدول المضيفة للاجئين في العالم، حيث تستضيف حاليًا أكثر من 1.5 مليون لاجئ، ومعظم هؤلاء اللاجئين تقل أعمارهم عن 24 عامًا، وبالتالي فهي مجموعة من اللاجئين الشباب. كان هدف هذا البحث هو فهم فكرة وتجارب العمل التطوعي بين اللاجئين الشباب في أوغندا، وكيف يؤثر التطوع على مهاراتهم ومؤهلاتهم للعمل وانعدام المساواة التي يتعرضون لها.

كما نعلم جميعًا، هناك العديد من المنح الدراسية في هذا القطاع التي تتحدث عن تجارب التطوع الدولية، وتناقش الورقة هذه الخلفية في المراجعة والاستعراض. نعلم أنه في كثير من الأحيان يتم إيلاء تقدير أكبر لتوظيف المتطوعين الدوليين أو تجارب سنة الفجوة مقارنة بالجهود المحلية.

لذلك، في هذه الورقة، نقوم بتغيير السرد للحديث عن أهمية فهم الاستجابات التي يقودها اللاجئون، والتي ترتبط بما ذكرته إيلينا في البداية اليوم، وكذلك عمل الزملاء هنا في الدعوة بشأن المساعدات الإنسانية فيما بين اللاجئين. نحن نتحدث حقًا عن فهم ممارسة التطوع في سياق يتميز إلى حد كبير بتسلسلات هرمية مختلفة، ونادرًا ما يُعترف بهذا النوع من الوكالة التي تحدثت عنها شول للتو.

أعتقد أن هناك العديد من الروابط هنا، وكان الهدف الكامل من هذه الورقة أيضًا مناقشة فكرة التطوع في سياق النزوح في أوغندا لأن لدينا تفاهمات وتعريفات تتمحور حول الغرب للعمل التطوعي في هذا القطاع. نوضح في منهجية الورقة أن المشروع قد عمل مع مجموعات الشباب في البيئات الأربعة في أوغندا حيث تم البحث لنتمكن من الوصول إلى تعريف للعمل التطوعي تم الوصول إليه من قبل السكان الذين كنا نعمل معهم. نحن نتساءل بشكل أساسي عن كيفية تأطير من يعتبر متطوعًا في هذا المجال. هذا التعريف مهم جدًا، وأعتقد أنه لا ينطبق حصريًا على سياق أوغندا ولكن في الواقع، يتعلق بشكل عام بإعادة النظر في الطرق التي نتحدث بها عن التطوع في استجابة للطوارئ والنزوح في سياقات مختلفة في العالم.

وتناقش الورقة مدى أهمية التركيز على سبل كسب العيش وعدم الاستقرار في هذا السياق. يرتبط هذا بالطرق التي لا نرى بها اللاجئين الشباب فحسب، بل اللاجئين بشكل عام، وهم يمرون عبر طبقات متعددة من انعدام المساواة والتحديات. إن طرق ارتباط التطوع بكل هذا أكثر تعقيدًا بكثير من مجرد مفهوم الإيثار، الذي من الواضح أنه جزء منه أيضًا لكنه لا يروي القصة بأكملها. نتحدث هنا أيضًا عن الطرق التي تؤدي بها المنظمات في هذا المجال دورًا في تحديد أنواع الفرص التطوعية، على سبيل المثال، التي قد تكون لها شكل من أشكال التعويض المالي أو أشكال أخرى من التعويض، وكيف يخلق هذا أيضًا طبقات متعددة من التعقيد.

أعتقد أنه بالارتباط قليلًا مع ورقة شول عن الصناعة الإنسانية وطرق فهم الأنظمة الإنسانية في بيئات مختلفة، تناقش ورقتنا فكرة التطوع فيما يتعلق بتقديم الخدمات والاعتماد على الذات، وهي مفاهيم غالبًا ما تكون مرتبطة بها، لكنها تحاول وضع إشكالية لها، على وجه التحديد من خلال جلب مفاهيم سبل العيش والعمل والدخل وأنواع التعويضات الأخرى في هذا السياق.

كانت هذه الجوانب جزءًا من النتائج الرئيسية لهذا المشروع على نطاق أوسع، وهو أمر حاولنا مناقشته بشكل أكثر تعمقًا في هذه الورقة فيما يتعلق بكيفية تشكيل هذه الروايات عن العمل التطوعي من خلال تجارب اللاجئين في هذا السياق. من المهم أن نفهم أن الطرق التي يتحدث بها الناس عن التطوع لن تعكس بالضرورة الفهم الغربي للتطوع. في كثير من الأحيان نجري هذا النوع من النقاش حول معاني العمل التطوعي، وسأكون سعيدة جدًا لمواصلة هذا الحوار أيضًا في مناقشة الموائد المستديرة. كانت الفكرة هنا حقًا هي تقديم أهمية زعزعة استقرار فكرة التطوع، ومن هم وكلاء التغيير في سياق النزوح، وكيف يمكن للأشخاص المتطوعين أيضًا أن يتعرضوا لطبقات متعددة من الضعف أثناء استجابتهم للتحديات ودعم بعضهم البعض.

أعتقد أن هناك العديد من الزوايا التي يمكننا استكشافها هنا، ومرة أخرى مجرد الارتباط بما قالته شول للتو، والذي أعتقد أنه قوي حقًا، يتعلق بفكرة أنه لا ينبغي النظر إلى اللاجئين فقط على أنهم معالون أو متلقون للدعم، أو أشخاص يحتاجون إلى التمكين، ولكن في الواقع عكس هذا السرد لفهم تجارب التطوع للاجئين كموضوع عاجل للغاية لربطه بالمناقشات الأوسع حول أنظمة المساعدات الإنسانية. نحن نعلم أنه حتى داخل الأنظمة الإنسانية، هناك الكثير مما يُعرف عن تجارب الموظفين الذين يتقاضون أجورًا أكثر من المتطوعين الذين غالبًا ما يكونون أكثر عرضة للمخاطر من كثيرين آخرين، حسب السياق أيضًا.

سأترك الأمر عند هذه النقطة في الوقت الحالي، ومن الواضح أنني سأكون سعيدة جدًا لمناقشة أي شيء آخر بمزيد من التفصيل في محادثتنا، وسأنتقل إلى روان عرعر، التي ستأخذنا من خلال فحص الجهة المضيفة في سياقات استقبال اللاجئين في ورقتها. شكرًا جزيلا

روان عرعر:

شكرًا بيانكا على إعطائك الكلمة لي، وأود أن أكرر شكر الجميع: إنه لشرف كبير أن أكون جزءًا من هذا العدد الخاص، وأشكر إيلينا وإستيلا جزيل الشكر على إشرافهما على هذه المطبوعة لسنوات عديدة حتى الآن، وفي أشكالها المختلفة المتعددة.

لقد أدهشني مدى اختلاف المحادثة مع الأشخاص المهتمين، منذ البداية، بدراسة الجنوب العالمي، بدلًا من معالجة قضايا اللاجئين بشكل عام.

غالبًا، بالنسبة للأشخاص الذين يعملون على قضايا الجنوب العالمي، قد نساهم في فصل واحد في مختارات تقدم مقارنة مع سياقات أخرى. هناك مساحات أقل حيث نتحدث مع بعضنا البعض، ونقارن عبر السياقات الجنوبية أو نتصور الجنوب بشكل عام.

وبالمقارنة، عندما يدرس الناس شمال الكرة الأرضية، يمكنهم تجنب استخدام مفردات "الشمال العالمي". يمكنهم أن يركزوا على الشمال العالمي دون الحاجة إلى إجراء محادثة مع الدول الجنوبية، لذلك ليست هناك حاجة إلى التجاور والمقاربة لتقديم مطالبات معينة.

ومن هنا، أعتقد أن هناك فائدة حقيقية لبدء هذه المحادثة بتركيز على الجنوب. هذا ليس فقط بسبب الموضوعات التي نتناولها، ولكن أيضا لأن تركيزنا المشترك يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة من الأسئلة بعد التأطير الأولي أو الحُجة البحثية. قد تختلف مجموعة الأسئلة الثانوية والثالثية بشكل مهم.

أيضًا، بوضع هذه الملاحظة في سياق مقدمة "العدد الخاص" الذي يناقش مسألة غزة، يذهلني ما نتعلمه فيما وراء الحقائق المقدمة أو الحُجة المعروضة. إن التركيز على الجنوب لا يقتصر فقط على الأسئلة التي نطرحها والأدلة والشواهد التي نقدمها، بل يمكن أن يوفر منظورًا مختلفًا حول كيفية عمل العالم.

هناك الكثير مما يمكن تعلمه من التفكير في كيفية دعم الدول والشعوب في الجنوب العالمي لبعضها البعض، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التسلسل الطويل لهذا العمل والنظر في المسار الذي يمكن أن يتخذه مستقبلًا. هذا السياق التاريخي للدعم بين بلدان الجنوب لحقوق الإنسان والتوعية الإنسانية مهم بشكل خاص، مقارنةً بنظرة سريعة في الوقت المناسب في هذه اللحظة المعاصرة التي نشهد فيها العديد من المؤسسات الدولية التي تفشل في حماية حقوق الإنسان.

لذلك، فإن هذا النوع من البحث يعمل خارج المساهمة الفكرية المحدودة، لتوجيه خيال مختلف للعالم.

المقال الذي شاركته في هذا العدد الخاص بعنوان "الخيال الإنساني: فحص من هي "الجهة المضيفة" في سياقات استقبال اللاجئين". يركز هذا الجزء بالذات على الجهة المضيفة. ويتساءل: ما تعريف الجهة المضيفة؟ من يحق له أن يكون جهة مضيفة؟ ومن لديه القدرة على القيام بعدّ الجهات المضيفة/المضيفين؟ يتناول التطبيق الأوسع لـ "الخيال الإنساني" أجزاءً أخرى في هذا "العدد الخاص". اسمحوا لي أن أعود خطوة إلى الوراء حتى أتمكن من تقديم الأفكار في هذا الجزء.

أود أن أقول إنه قبل عملي الميداني، قرأت العديد من النصوص الإنسانية التي أصبحت بعض الوثائق الأساسية التي ساعدتني على فهم استقبال اللاجئين في الأردن، لأن هذا هو المكان الذي يأتي منه العمل التجريبي حول اللاجئين في الأردن.

فوجئت بما رأيته أثناء عملي الميداني. كان الأمر مختلفًا تمامًا عما كنت أقرأه في التقارير الإنسانية. أصبحت محاولة فهم هذه التناقضات جزءًا كبيرًا من أجندتي البحثية، وفهم تلك الاختلافات بين ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع وما نراه ممثلًا في إنتاج المعرفة الإنسانية. وقد أضاء ذلك الطريق بشكل كبير في العمل الذي قمت به وهو ما يرد في مقدمة المقالة.

عند النظر في كيفية عمل إنتاج المعرفة حول قضايا اللاجئين، يمكننا أولًا أن نعترف بإنتاج المعرفة التي تركز على العمل الإنساني، والتي يسترشد الكثير منها بدور دول الشمال العالمية. ونحتاج أيضا إلى النظر في كيفية استرشاد الممارسين في إنتاج المعرفة وممارسة تقديم المساعدات للاجئين.

وهكذا، يقودنا هذا إلى السؤال: ماذا يحدث عندما ننتقل من "فئات الممارسة" إلى "فئات التحليل" وما هي الأفكار التي قد تظهر نتيجة لذلك؟

بعبارات ملموسة فيما يتعلق بورقتي، أستكشف كيف يدعو هذا التحول الباحثين للتفكير النقدي في "الجهات المضيفة/المضيفين". إحدى نتائج هذا التحول المفاهيمي تسمح لنا بالنظر في أنواع مختلفة من العمل الإنساني، سواء كان ذلك يشمل الأفراد الذين يساعدون الآخرين من خلال التطوع، أو حتى إعادة تفسير ما كان يُفهم تقليديًا على أنه عمل إنساني بقيادة الشمال.

هذه الورقة، وكثير من أبحاثي، مستوحاة من الجهود البحثية التي قامت بها إيلينا. في هذه الورقة، أتحدث عن "الجهات المضيفة من اللاجئين"، وهي أجندة بحثية وضعتها إيلينا في أعمال سابقة: في كثير من الأحيان، يكون اللاجئون هم الجهات المضيفة، والثنائية بين اللاجئين والجهات المضيفة مثال على فئة من الممارسات التي تساعد بعض الأشخاص، مثل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، على تقديم المساعدات. لكن هذه الثنائية لا تعكس دائمًا تجارب الناس المعيشية. هذا المقال هو تحليل متعدد المستويات لـ "القصص الإنسانية الخيالية" التي تستكشف كيفية عمل "الجهة المضيفة/المضيفين" في إنتاج المعرفة المتعلقة باللاجئين: أقوم دائمًا بإجراء تحليل منهجي بشأن "الجهة المضيفة/المضيف" عبر مقاييس مختلفة.

ومن الأمثلة الأخرى التي أناقشها تجارب مواطن أردني من خلفية فلسطينية. يفهم هذا الشخص نفسه وتاريخ عائلته من خلال منظور اللاجئين. كما يعمل كمقدم مساعدات، ولذلك يوصف رسميًا بأنه عامل في مجال المساعدات الإنسانية. ووفقًا لبعض المقاييس، يُعتبر هذا الشخص مواطنًا ولاجئًا ومنخرطًا في العمل الإنساني في نفس الوقت.

كما أستعرض أمثلة لمقيمين أردنيين من العراق. استقر هؤلاء الأشخاص في الأردن، لكنهم لا يحبون أي يُطلق عليهم لاجئون. يتم التغاضي عن هوياتهم الذاتية عندما يُطلق عليهم لاجئون في إنتاج المعرفة الإنسانية ومن خلال منحتنا الدراسية.

إن إدراك قيود تسمية "الجهة المضيفة" يضع الزخم علينا، كباحثين، للتفكير في نوع العمل الذي تقوم به تسمية "الجهة المضيفة". ما هي المسؤولية التي نتحملها تجاه الناس من حيث الطريقة التي يريدون تعريفهم بها وكيف يرون أنفسهم في هذه المجالات. كيف يشكل افتراض تسمية "الجهة المضيفة" أسئلتنا البحثية وتحليلاتنا؟

وتتناول هذه الورقة أيضًا أعلى مقياس للتحليل على المستوى فوق الوطني. من هي الجهات المضيفة في التقارير الإنسانية التي تقدم تصنيفات "للدول المضيفة"؟ ماذا تمثل قوائم "أكبر الجهات المضيفة"؟ ما هي الدول أو الأقاليم التي تشملها أو تستبعدها؟ كيف تعزز أو تسلط الضوء على تجارب بعض الدول أو السكان على حساب البعض الآخر؟

على سبيل المثال، أناقش قضية غزة في هذه المقالة. ولا يُنظر إلى غزة باعتبارها "جهة مضيفة رئيسية" لأنها غير معترف بها كدولة.

المناطق غير مدرجة في تصنيفات "أكبر الجهات المضيفة". من حيث إنتاج المعرفة، يعني هذا أن غزة، وهي منطقة تستضيف أكثر من مليون لاجئ، تقع خارج خيالنا الجماعي إذا اعتمدنا على تقارير الاتجاهات العالمية للأمم المتحدة لتقييم من هي الجهات المضيفة الرئيسية في العالم.

هناك عواقب وتبعات لإنتاج المعرفة الإنسانية. ربما لم تكن غزة في طليعة أذهاننا كمضيف للاجئين في بداية الحرب وطوال الإبادة الجماعية. ونتيجة لذلك، أصبح التأكيد على استهداف مخيمات اللاجئين في غزة قضية مسيسة. أصدرت مذكرة مسربة تعليمات لكتّاب نيويورك تايمز بعدم استخدام عبارة "مخيمات اللاجئين" لوصف المساحات التي تصنفها الأمم المتحدة كمخيمات للاجئين في غزة.

هذا مجرد مثال واحد على أهمية الاعتراف بمن هم مضيفو اللاجئين.

ومن الأمثلة الأخرى محو كردستان العراق، التي تستضيف أيضًا عددًا كبيرًا من اللاجئين. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا السكان الأكراد المضيفين الذين يستقبلون اللاجئين. إذا تجنبنا الاعتراف بكردستان كإقليم، وبدلًا من ذلك، نعطي الأولوية لدولة العراق فقط، فإننا نفتقد الطرق التي قد تتشكل بها الروابط العرقية أو الأسرية، ولماذا وإلى أين يهاجر الناس.

هناك تداعيات ملحوظة لافتراض أن التسمية المنسوبة للمضيف تعكس الواقع التجريبي دون الأخذ في الاعتبار ما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

أنا أعتبر تسمية "الجهة المضيفة/المضيف" ضمن مفردات أكبر للنزوح. هناك العديد من الكلمات التي تعمل بهذه الطريقة، والتي يمكننا فهمها على أنها "خيال إنساني".

بناءً على عرض بيانكا وورقتها، على سبيل المثال، حول كيفية عمل "المتطوع" ضمن الأطر الإنسانية في سياقات استقبال اللاجئين. التطوع في حد ذاته يعني شيئًا معينًا ضمن مفردات النزوح، والتي قد تكون مختلفة عن الطريقة التي نستخدم بها الكلمة في سياقات أخرى.

الكلمات أو المصطلحات الأخرى التي أود إدراجها في "مفردات النزوح" هي التمييز بين "اللاجئين" و "المهاجرين" بالإضافة إلى كلمات مثل "القدرة على الصمود" أو "عبء اللاجئين". كل هذه المصطلحات تعمل بطريقة معينة لدعم فهمنا لاستقبال اللاجئين. وفي مقال آخر صدر مؤخرًا، أطبق فكرة الخيال الإنساني على "الاندماج". ما هو "الاندماج المحلي" كسياسة؟
كيف يقارن بما قاله الباحثون عن عملية اندماج اللاجئين والمهاجرين؟
كيف يحدث الاندماج بمرور الوقت؟
كيف يبدو هذا الاندماج؟

آمل أن تكون فكرة "الخيال الإنساني" هذه شيئًا يمكن للكثيرين منا أن يرتبطوا به ويبنوا عليه.
أنا مدينة أيضًا لباحثين آخرين، لأنني أعلم أن هذا العمل لم يكن ليتم دون أعمال الآخرين، بما في ذلك عمل إيلينا على مسألة الجهات المضيفة للاجئين.
أنا ممتنة حقًا لفرصة حديثي معكم جميعًا وأتطلع إلى المزيد من المحادثات القادمة.

والآن، أترك الكلمة لإيلينا.

إيلينا فيديان-قاسمية:

شكرًا جزيلًا، روان، ومن دواعي سروري أن أكون معكم جميعًا.
أخشى أننا نفتقد مساهمات الكاتبَين الأخيرين في عددنا الخاص.
لذا، سأتحدث لبضع دقائق لعرض نبذة عن أوراقهم، ثم ننتقل إلى المحادثة - من فضلكم حضّروا أسئلتكم أيضًا لأولئك الذين يحضرون

ويرغبون في طرح أسئلة علينا لمناقشتها.

الأولى هي ورقة كتبها مروان أدينسا وجيس أودي، والثانية من تأليف يوسف قاسمية، وأوراقهم تنسجم بشكل جيد جدًا مع بعضها البعض، ولكن أيضًا مع الأسئلة الأوسع نطاقًا التي نستكشفها في بقية العدد الخاص.
كما ذكرنا، بالإضافة إلى تقديم مساهمات تجريبية للبحث في هذا المجال من خلال منظور الاستجابة التي يقودها الجنوب للنزوح، يساهم العدد الخاص ككل أيضًا في المناقشات المفاهيمية المتعلقة بمعاني وممارسات العمل الإنساني، والمصطلحات والعمليات والأطر المشابهة، وكذلك المناقشات المستمرة حول سياسات البحث في ما يسمى بالجنوب العالمي وحوله بطرق تراعي، ولكن أيضًا تشارك بشكل نقدي مع الالتزامات نحو إنهاء استعمار المساعدات أو إنهاء الاستعمار في البحوث.

الورقتان، إحداهما من تأليف مروان وجيسيكا، والأخرى من تأليف يوسف، تقدمان نقدًا قويًا وتسعيان لتجاوز الاتجاه المعاصر، والذي يراه البعض مجرد تقديس لمفهوم إنهاء الاستعمار في العمل الإنساني والبحث العلمي؛ وتشيران إلى أن استخدام مفهوم إنهاء الاستعمار في هذه السياقات غالبًا ما يكون شكليًا ورمزيًا، بدلًا من أن يكون له تفاعل حقيقي مع تنوع طرق المعرفة وطرق الوجود والاستجابة للعالم.

وبالفعل، كما تظهر الاستجابات الدولية للنزوح المستمر للفلسطينيين عبر غزة والضفة الغربية، فإن إنهاء الاستعمار ليس مجرد استعارة، بل هو مسألة سياسية وممارسة عبر العديد من المجالات والدروب.

وكما يلاحظ مروان أدينسا وجيس أودي في مقالتهما في العدد الخاص، فهذا هو الحال حرفيًا منذ إنهاء الاستعمار، وهنا أقتبس من أودي وأدينسا، اللذين يستشهدان بتاك ويانغ: "إنهاء الاستعمار كمشروع سياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإعادة الأراضي للسكان الأصليين في السياقات الاستعمارية الاستيطانية."

كما يستكشف أدينسا وأودي في مساهمتهما، رغم أن هناك واقعًا ومخاطر مستمرة لاستيعاب واستغلال خطاب إنهاء الاستعمار من قبل المؤسسات المهيمنة، على سبيل المثال، من خلال مبادرات التنوع والمساواة/الإنصاف والشمول [DEI]، أو إنهاء استعمار المناهج الدراسية - مع ملاحظة أن هذه المبادرات تتعرض لانتقادات في العديد من السياقات الجيوسياسية، أحدها لن أذكره، من باب حرصي على عدم إعادة تموضع تلك الدولة أو تلك الحكومة بالذات - هناك أيضًا إمكانات كبيرة لتطبيق هذا الخطاب بشكل هادف وتنفيذ ما يسمونه "الأساليب العادلة" الملتزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية في الممارسات والبحوث الإنسانية الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وهم يجادلون، في مقالتهم، بأن هذا يتطلب تفكيكًا بدلًا من المساهمة في تعزيز الثنائيات بين الشمال والجنوب، وتحدي التفاوتات في الدفع - بالعودة إلى المناقشات التي كانت بيانكا تجريها للتو - سواء في الدفع أو في علاقات القوة بين الأشخاص الذين يتم بحثهم وأولئك الذين يقومون بالبحث، أو بين المتطوعين وأولئك الذين كانوا يجهزون البرامج ويقودونها، وما إلى ذلك. وعليه فإنه بالإضافة إلى رفض المركزية الأوروبية، يتطلب ذلك الاعتراف والتعلم من الجماعات المهمشة والمضطهدة تاريخيًا، وتكريس التضامن والتبادلية، وتجاوز الإيماءات الرمزية في تلك العملية.

كما تم استكشاف هذه الديناميكيات والمخاوف حول البحث والنزوح من قبل يوسف قاسمية في المداخلة الأخيرة في هذا العدد الخاص، والتي تختتم القضية مع إبقاء الباب مفتوحًا للمحادثات المستقبلية.

يجمع يوسف بين الرؤى العلمية والشعر، ويكتب من الموقف المزدوج للباحث والمبحوث كباحث وُلد ونشأ في مخيم بدوي للاجئين في شمال لبنان.

يستكشف قاسمية، وهنا أقتبس، "من يكتب الأرشيف، وما هو الموقف والأدوار، اللاجئون أنفسهم أم نحن، التي يجسدونها فيما يتعلق بعمليات البحث والتوثيق/الأرشفة والنزوح".

وبالاحتفاظ بالعديد من الخيوط التي تدور في جميع أنحاء العدد الخاص وإعادة تسجيلها، يبدأ قاسمية من النقطة، وهنا أقتبس "بأن اللاجئين هم مشاركون نشطون في الأرشيف، وليسوا مجرد أثر فيه يلعبون دورًا محوريًا في تحديد ما يعتبر مهمًا وجديرًا بالإدراج، بما في ذلك كلاجئين، وليس فقط الاستجابة لأوضاعهم وأوضاع الآخرين من الناحية المادية، لكنهم يعيدون أيضًا نظراتهم النقدية إلى الباحث والصحفي والعامل الإنساني".

وبذلك، "هناك إنتاج مشترك للمعرفة وتبادل مشترك أيضًا".
هذه هي عبارات قاسمية، "حيث اللاجئ ليس فقط الشخص الذي تتم مقابلته، أو مجرد الشخص الذي يمكن الاستشهاد به، والذي يظهر في بعض الأحيان بشكل عابر، ولكنه بدلًا من ذلك هو المحلل والمفكر النقدي والمُنظِّر".

ويجادل بأنه "بعيدًا عن الكتابة الأحادية، أو الادعاء بأن اللاجئين أو من خلال الاستقراء من جميع أنحاء الجنوب هم وحدهم الذين يحق لهم الكتابة أو الأرشفة أو الاستجابة بأي شكل آخر، فإن مثل هذا النهج يعترف بالطبيعة المتشابكة لمختلف الجهات الفاعلة، والاستجابات للنزوح عبر الزمان والمكان، وتشابك الروايات والممارسات والسياسة، والتشابك المحتمل بين التضامن والتعهدات من أجل مستقبل أفضل".

لذلك يجمع هذا باختصار شديد جميع أوراقنا معًا، ومرة أخرى من الرائع أن نكون قادرين على مشاركة الصورة العامة مع العديد من المساهمين، بينما من الواضح أننا آسفون جدًا لأن عددًا من المساهمين معنا غير قادر على التواجد معنا اليوم.

شكرًا جزيلًا لجميع المتحدثين ولجميع المساهمين في هذا العدد الخاص.
هذا حوار مستمر، ونتطلع إلى مشاركتكم في هذا العدد الخاص على مختلف المستويات.
إنه باب مفتوح وهناك المزيد من المحادثات القادمة.
نتطلع إلى المضي قدمًا في هذا الأمر في العديد من الاتجاهات المختلفة ونتطلع إلى البقاء على اتصال.
شكرًا مرة أخرى لكم جميعًا على الانضمام إلينا اليوم. شكرًا. إلى اللقاء.